

الندوة العلمية الدولية

"الطبقة الوسطى في البلدان العربية: التحولات والرهانات

والتغيرات السوسيو - اقتصادية، مقاربات مقارنة"

(13 - 14 - 15 تموز/ يوليو 2017، تونس)

دعوة إلى المشاركة

يُعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس عن بدء استقبال المقترحات البحثية للمشاركة في الندوة العلمية الدولية التي ينظمها، وهي بعنوان "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: التحولات والرهانات والتغيرات السوسيو - اقتصادية، مقاربات مقارنة"؛ وذلك في 13 و14 و15 تموز/ يوليو 2017، بتونس.

الورقة المرجعية

كشفت التحولات السياسية (الثورات) التي عرفتتها بعض البلدان العربية، وما زالت تعرفها، منذ ما يزيد على خمس سنوات، على نحو غير مسبوق، عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات (المناطق) حتى غدت أحد الاستحقاقات التي باسمها تُخاض التحركات وتُعبأ من أجلها الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية في بعض هذه الدول (تونس، وليبيا، والجزائر، والمغرب، ومصر)، وأضحت العدالة الاجتماعية مختزلة لدى العديد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين (من الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والمننديات، وغيرها) في المساواة بين الجهات، وضرورة التمييز الإيجابي للمناطق المهمشة أو المحرومة؛ من أجل تقليص تلك الفوارق¹. ثم إنَّ التوافق بين مختلف النخب السياسية، على الرغم من عُسر تحقيقه والتباسات آثاره

¹ على سبيل المثال، نصَّ الدستور التونسي في فصله الثاني عشر على سعي الدولة لـ "تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادًا إلى مؤشرات التنمية واعتمادًا على مبدأ التمييز الإيجابي".

بمرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمرّ بها هذه البلدان، قد ساعد على تصوّر المجتمع على أنه كلّ منسجّم في وحدة وطنية تواجه جملةً من التحديات والمخاطر (الإرهاب، والتجزئة والانفصال، وغير ذلك). وتحدّث هذه المستجدات في أكثر من بلد عربي لتكرس تقليدًا أكاديميًا وسياسيًا ساد منذ عقود ينزع، عادةً، إلى طمس الفوارق الاجتماعية، ويطارد المفردات التي تحيل على الطبقات الاجتماعية خصوصًا، وما تثيره ضمنيًا، أو صراحةً، من نزاعات وصراعات.

ربما يعود ذلك إلى عوامل عديدة منها ما هو أيديولوجي وما هو سياسي. غير أنّ التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تونس وبعض البلدان العربية الأخرى (ليبيا، وسورية، ومصر، واليمن) تؤكد أنّ الأزمات الاقتصادية التي كانت أحد أسباب تلك الثورات، قد تكون استفحلت. فارتفاع نسب الفقر، واستفحال معضلة البطالة بالنسبة إلى ذوي الشرائح العليا، وتدني نسبة النمو، وارتفاع نسبة المديونية، ونمو الاقتصاد الموازي، واستشراء حالة الفساد وسوء الحوكمة، واتساع دوائر الفقر والتهميش، كلّها عوامل دفعت مرّةً أخرى بأكثر حدّة إلى تباين اجتماعي حادّ، ربما تكون إحدى نتائجه تقلص حيز الطبقات الوسطى وتراجع مساحة الفضاء الذي كانت تحتله ضمن تشكيلة اجتماعية - تشهد هي نفسها تعديلات عميقة - في ظل تحررٍ وانفتاحٍ اقتصاديين متسارعين.

لقد بات دور الطبقة الوسطى في التوازن الاجتماعي وفي الاستقرار المجتمعي والسياسي مطروحًا بقوة في النظريات السياسية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص منذ انحسار دور الأيديولوجيات الطوباوية الخلاصية؛ ذلك أنّ جلّ الدراسات حول الانتقال الديمقراطي، وتعزيز البناء الديمقراطي وترسيخه، يؤكد الدور المهمّ الذي تؤديه هذه الطبقة. ففي حين يؤكد بعض الباحثين أنّ التحول نحو الديمقراطية مرتبطٌ بنسق نموّ اقتصادي مرتفع وبتضاعف أعداد الطبقة الوسطى²، يرى باحثون آخرون أنّ حرية السوق والمبادرة الاقتصادية تؤدیان، بمرور الوقت، إلى بروز مجموعات اجتماعية مستقلة عن الدولة، وتدعيم الحريات الفردية، وفتح الطريق أمام تطور ثقافة مدنية تكون الأساس لتطور الديمقراطية³. من أجل ذلك، ولتعميق النقاش العلمي بشأن مسألة الطبقة الوسطى في البلدان العربية في ظل ما حدث من تحولات، تُعنى هذه الندوة العلمية منهجيًا بدراسة المحاور التالية:

² S. Lipset, "Some Social Requisites for Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Sciences Review*, vol. 53, no. 1 (1959), pp. 69–105.

³ I. W. Zartman, "la conduite de la réforme politique: le chemin de la démocratie," in I. W. Zartman, *Tunisie: la politique économique de la Réforme* (Tunis: Alif, 1995), pp. 21 - 43.

المحور الأول: المفهوم والاستعمالات

يتناول هذا المحور الحقل المفاهيمي الذي تشكل حول مفهوم الطبقة عمومًا، والطبقة الوسطى خصوصًا. فعلى الرغم من تراكم المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية، ظلَّ هذا المفهوم ملتبسًا⁴ وغير واضح الحدود⁵. ويزداد هذا الالتباس تعقيدًا في حال استحضار جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة؛ كالعولمة والترابط الاقتصادي. فهل وسَّعت العولمة من قاعدة الطبقات الوسطى في البلدان التي عرفت نسقًا مرتفعًا من النمو؟ أم هل ساهمت في زيادة تفرقتها وتآكل قاعدتها الاجتماعية؟ وهل هذا المفهوم (الطبقة/ الطبقة الوسطى) لا يزال يحافظ على قدراته التحليلية في ظلَّ التغير المتطرد لأنماط الإنتاج ومناويل التنمية (مجتمع المعرفة، والاقتصاد الرقمي... إلخ)؟ وهل مازال مفهومًا صالحًا وذا قيمة إجرائية في ظلَّ تكوّن التشكيلات الاجتماعية الجديدة، وبروز فئات ذات مصادر دخل فردي متعددة، واتساع رقعة الاقتصاد الموازي⁶، وتعاضم دور قطاع الخدمات الحرة، وبروز الاقتصاد التضامني؟

إنَّ التوسع الذي تشهده المفاهيم، والمقاربات للشراكة الاجتماعية والوحدة الوطنية والاقتصاد التضامني، من الأسباب التي جعلت الاستعمالات الحالية لمفهوم الطبقة الوسطى تطرح عديد الإشكاليات؛ منها التوظيفات السياسية والشعبوية والاستهدافات الانتخابية، على أنَّ عَدَّ الطبقة الوسطى مصدرًا للشرعية ومكسبًا للأنظمة، وحتى المنافسين السياسيين، يقابله عزوفٌ مستمر⁷ عن استعمال تلك المفاهيم تشهد به الدراسات التي تطلَّ تتحاشى هذه المفاهيم، وقد غدت مهجورةً مقارنةً بالأعمال المنجزة خلال ثمانينيات القرن العشرين⁸.

⁴ Serge Bosc, *Sociologie des classes moyennes* (Paris: la découverte, 2008).

⁵ Julien Damon, *Les classes moyennes* (Paris: PUF, 2013).

⁶ Mahmoud Ben Romdhane, *Tunisie, État, Économie et Société* (Tunis: Sud éditions, 2011).

⁷ Gherib Baccar, "Les classes moyennes tunisiennes entre mythes et réalités. Eléments pour une mise en perspective historique," *L'Année du Maghreb*, vol. 7 (2011), pp. 419 - 435.

⁸ نحيل أيضًا على العمل المميز الذي أشرف عليه السوسولوجي عبد القادر الزغل الطبقات الوسطى في المغرب العربي (عام 1980)، وإلى أطروحتين للدكتوراه؛ إحداهما لمحمود بن رمضان، بعنوان تراكم رأس المال والطبقات الاجتماعية في تونس (عام 1981)، والأخرى لحسين الديماسي، وهي بعنوان تراكم رأس المال وتوزيع الدخل: مقالة عن إعادة إنتاج الشكل الاجتماعي في تونس (عام 1983).

المحور الثاني: المؤشرات والمعايير

يتناول هذا المحور مسألة المعايير والمؤشرات المعتمدة في رسم حدود الطبقات، والطبقة الوسطى تحديداً، أو الانتماء إليها. فهل مازالت مؤشرات الدخل الفردي والمركز الوظيفي، والموقع المهني، قادرةً وحدها على تحديد جغرافية الطبقات وهرمها، في سياق يحفل بما استجدّ من تحولات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية؟ وهل مازالت هذه المؤشرات تُقدّم مفاتيح علميةً لقراءة المكانات الاجتماعية للأفراد ولمواقعهم؟ أترجع دخل هذه الفئات أم تحسّن بفعل اقتصاد السوق والانفتاح على العولمة؟ وكيف يعيش أفرادها تقلبات السوق وتراجع مستوى دخلهم المالي/ المادي؟ ألا يُعدّ بناء مؤشرات جديدة تواكب هذه التحولات، وتمنح الباحثين مرونةً، ضرورةً علميةً أكثر إلحاحًا، على نحوٍ يساعد مفهوم الطبقة الاجتماعية على المسك بتعدّد المواقع، وبما طرأ من تحولات على مستوى تركيبة الطبقة الوسطى (تعدّد شرائحها ومجموعاتها وفئاتها)؟ وما هي الرهانات العلمية المصاحبة لمثل هذه المراجعات المتسارعة لتلك الشبكات من المفاهيم؟

المحور الثالث: الأبعاد التاريخية والأنثروبولوجية للطبقة الوسطى

يُعني هذا المحور بالأبعاد التاريخية لخصائص الطبقة الوسطى، وبكيفية تمثّل أفرادها لانتمائهم الاجتماعي، ووعيمهم الطبقي، ومكانتهم، وأدوارهم. كما أنّ الملامح والسمات للمجموعات الاجتماعية والفئات الاجتماعية التي تنتمي، تحديداً، إلى تلك الطبقة، قد شهدت هي نفسها تبدلات مهمّة، إذ غادرتها مجموعات، وقدمت إليها فئات أخرى جديدة، لم تسلم جميعها من تغيرات عميقة شملت "وعيمها"؛ أي جملة القيم والتصورات والتمثيلات والسلوكيات التي تميزها (الاستهلاك، والملكية، والزواج، والتدين، والممارسات الثقافية، والذوق الفني... إلخ). وعلى سبيل المثال، ما هو أثر الشهادة الجامعية، والمشروع الخاص، والملك العقاري، والأصل العائلي، في رسم ملامح المنتمين إلى هذه الطبقة؟

نتساءل أيضاً عن وضعية الطبقة الوسطى على مستوى الحراك الاجتماعي، وعن كيفية تأثرها بجملة من العوامل الكبرى (الهجرة، وتراجع النمو الديموغرافي مثلاً)، وعن التقلبات والتحولات التي أصابت الزواج والعائلة، وعن أشكال التدين التي صارت مصحوبةً، أحياناً، بالتطرف والعنف الدينيين، خصوصاً داخل الطبقة الوسطى. فهل أسست هذه الطبقة لنفسها - تاريخياً - "موقعاً ولامح"، على نحوٍ أدّى إلى خروجها من هيمنة "دائرة الطائفة والقبيلة"؟ أم هل أنّها مازالت موسومةً كلياً بانتمائها إلى البنى الاجتماعية التقليدية؟

المحور الرابع: الطبقة الوسطى والانتقال الديمقراطي

تظل عدّة أسئلة مطروحةً، من بينها: هل يقتضي تطور الديمقراطية بالضرورة اقتصاد سوق حرّة وظهور طبقة وسطى من أصحاب الأعمال والمنشآت الاقتصادية الصغرى والمتوسطة تكون مستقلةً عن الدولة؟ وهل تناهض إطارات الوظائف العليا في أجهزة الدولة، مثلاً، التحول نحو الديمقراطية، وتعارض الحدّ من صلاحيات هذه الأجهزة ومهمّاتها؟ وهل تظل حركية المجتمع المدني وفعاليته مرتبنتين بدور طبقة وسطى مستقلة عن الجهاز البيروقراطي للدولة في مجتمع ديمقراطي؟ وهل ثمة تضارب في المصالح داخل المكونات المختلفة للطبقة الوسطى، وبين إطارات الوظائف العليا للإدارة العمومية وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغرى؟ وكيف ينعكس ذلك على مستوى الخيارات السياسية والتوجهات الأيديولوجية والفكرية لكل منهما؟ وما هي طبيعة العلاقات السياسية بين الطبقة الوسطى والدولة في مرحلة الانتقال الديمقراطي وأنواعها وأنماطها؟ وما هو المنطق الذي يحكم هذه العلاقات؟ وإلّا تستند هذه العلاقات نفسها؟ ثمّ ما هي الرهانات السياسية لهذا المنطق؟ وهل أنّ الطبقة الوسطى مستعدة لمحاربة نظام زبونية الدولة في بلداننا، وقد نشأت في أحضانه وترعرعت؟ وما هي تكلفة ذلك، في حال توافر ذلك الاستعداد؟ وهل يُملي الانتماء إلى الطبقة الوسطى على الأفراد مواقف سياسية وتوجهات انتخابية بعينها؛ مثل الموقف من الثورات العربية أو المشاركة فيها، وطبيعة الانخراط السياسي ودرجته، ومدى المشاركة في الحياة المدنية، إضافةً إلى نيات التصويت، والسلوك الانتخابي... إلخ؟

تجعلنا هذه الندوة العلمية إزاء جملة من الأسئلة، نُكون بالإجابة عنها قد فتحنا منفذاً مهمّاً لفهم جملة التحولات الاجتماعية التي تمرّ بها مجتمعاتنا العربية في إنتاجها لطبقات وفئات وشرائح اجتماعية مختلفة ومتنوعة، وفي إعادة إنتاجها لها أيضاً. ويفترض هذا الأمر، منهجياً، مقاربات متعددة الاختصاصات تتخذ واقع البلدان العربية مجالاً للدراسة الميدانية والبحث والتحليل.

الهيئة العلمية

- منير كشو: أستاذ تعليم عالٍ وباحث في الفلسفة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس.
- عماد المليتي: أستاذ تعليم عالٍ بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، وباحث في علم الاجتماع بمعهد الدراسات المغاربية المعاصرة.
- فرج معتوق: أستاذ محاضر وباحث في التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس.

- عبد الوهاب حفيظ: أستاذ محاضر وباحث في علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس.
- مهدي مبروك: أستاذ محاضر وباحث في علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس، ومدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس.
- معز السوسي: أستاذ محاضر وباحث في الاقتصاد بمعهد الدراسات العليا بجامعة قرطاج - تونس.
- عادل العياري: أستاذ مساعد وباحث في علم اجتماع المؤسسات بجامعة تونس، ومقرر اللجنة العلمية.

التواريخ المتعلقة بالندوة

- تاريخ انعقاد الندوة العلمية: 13 - 14 - 15 تموز/ يوليو 2017 بتونس.
- الوقت النهائي لتقديم الملخصات: 25 كانون الثاني/ يناير 2017.
- وقت الإعلام بنتائج التقييم والقبول: 25 شباط/ فبراير 2017.
- آخر وقت لقبول النص النهائي (الورقة العلمية الكاملة): 20 حزيران/ يونيو 2017.

شروط المشاركة

- ملء استمارة التسجيل: المرفقة أو الموجودة على الموقع <http://carep.tn>
- تقديم الملخصات: تراوح الملخصات ما بين 500 و700 كلمة، بما في ذلك عنوان المداخلة، والإشكالية المطروحة، ومنهجية البحث والأفكار الرئيسة، فضلاً عن خمس كلمات مفتاحية، وبيبليوغرافيا وجيزة. مع الاحترام التام للشروط العلمية في ما يخص التحرير وقواعد كتابة الهوامش والتنظيم البيبليوغرافي، انظر ذلك في:

<http://dohainstitute.org> <http://carep.tn>

- تقديم الورقة العلمية الكاملة: تراوح ما بين 5000 و7000 كلمة.

- تحرير النص النهائي والملخص: يُستعمل في ذلك الخط (14) Sakkal Majalla، بالنسبة إلى اللغة العربية. أمّا بالنسبة إلى اللغات الأخرى، فيُستعمل الخط (12) Times New Roman.
- لغة الندوة: العربية – الفرنسية – الإنكليزية.
- أصالة الورقة البحثية: ينبغي ألا يكون الباحث قد شارك بالورقة نفسها في أيّ مناسبة علمية أخرى.
- عنوان المراسلة: تُرسل مشاريع المداخلات وجوبًا على العنوان الإلكتروني التالي:

carep.tn@gmail.com

معلومات عامة

- يتكفل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – فرع تونس (CAREP) بـ:
 - تأمين التنقلات بين المطار والفندق.
 - إقامة كاملة لمدة ثلاث ليالٍ للمشاركين المقيمين في الخارج.
 - إقامة كاملة لمدة ليلتين للمشاركين التونسيين.
- أما جميع أنواع المصاريف الأخرى (الإقامة ليلةً إضافيةً، والهاتف، والمشروبات الكحولية... إلخ)، فيتحمّلها المشارك. وفي الحالات الضرورية فقط، يؤمّن المركز للمشاركين المقيمين في الخارج: تذكرة سفر إلكترونية ذهابًا وإيابًا.
- النشر: سيتمّ نشر أعمال هذه الندوة في وقت لاحق وإعلام المشاركين بذلك.
- الاستفسارات: تُوجّه إلى البريد الإلكتروني Carep.tn@gmail.com، أو تكون من خلال الاتصال بأحد الرقمين الهاتفيين: 0021623470863 / 0021670147384.

الندوة العلمية الدولية

"الطبقة الوسطى في البلدان العربية: التحولات والرهانات

والتغيرات السوسيو-اقتصادية، مقاربات مقارنة"

(13 - 14 - 15 تموز/ يوليو 2017، تونس)

استمارة المشاركة

1. تقديم المشارك

.....	الاسم واللقب
.....	الجنسية
.....	الاختصاص العلمي والرتبة
.....	المؤسسة/ وحدة البحث، أو المخبر
.....	العنوان البريدي
.....	العنوان الإلكتروني
.....	الهاتف

2. الموضوع المقترح

.....	عنوان المداخلة
.....	المحور المختار
.....	الكلمات المفتاحية

3. الملخص

4. المراجع